

العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة
"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

إعداد

دكتور

ممدوح هاشم مراد

استاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

دكتور

حسن عبد الحميد العطار

استاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

إسماعيل السيد محمود محمد

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين نمط هيكل الملكية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، وفي سبيل تحقيق ذلك تم اختبار تأثير أربع أنماط لهيكل الملكية وهي: الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، الملكية الأجنبية، والملكية الإدارية على جودة المراجعة مقاسه بحجم مكتب المراجعة، تخصص مكتب المراجعة، والاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة المراجعة والمقدر بواسطة نموذج (Jones)، وتمت الدراسة على عينة من 136 شركة من الشركات المساهمة المصرية مقسمة على خمس عشر قطاعاً اقتصادياً، و أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة ، وعدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية الإدارية، الملكية الأجنبية وجودة المراجعة.

المصطلحات الأساسية : جودة المراجعة، الاستحقاقات الاختيارية، هيكل الملكية، أتعاب المراجعة، الملكية المؤسسية، نظرية الوكالة.

مقدمة ومشكلة الدراسة:

مع كبر حجم مؤسسات الأعمال وتعدد وتعقد الأنشطة الاقتصادية، وظهور الشركات المساهمة لم يكن المالك وحده قادرًا على الإدارة، وبالتالي استعان بفريق من المديرين (كوكلاء عن المالك) لتيسير الأعمال وذلك مقابل عائد يحدده المالك.

وتفسر نظرية الوكالة "Agency Theory" علاقة الملاك والإدارة. فيعرفها (Jensen and Meckling, 1976, p. 308) بأنها "عقد بين شخصين أحدهما يسمى الأصيل (المالك) والآخر يسمى الوكيل (المدير) يتفقان على قيام الوكيل بأداء بعض الخدمات نيابة عن الأصيل مقابل عائد يدفعه الأصيل.

ولكن يسعى طرفي العلاقة الوكالية إلى تعظيم منفعتهما الخاصة؛ فكثيرًا ما يقوم الوكيل ببعض الممارسات التي لا تحقق مصلحة الأصيل (المالك) حيث أنه في ظل العلاقة الوكالية فإن الفصل بين الملكية والإدارة قد يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح وعدم تماثل في المعلومات بين الأصيل والوكيل مما يؤدي إلى حدوث مشاكل بين الطرفين تتطلب تكاليف للحد منها تعرف بتكاليف الوكالة "Agency costs"

ويعد هيكل الملكية المحدد الأساسي لتكاليف الوكالة؛ كما يعبر عن أصحاب الحقوق وحجم الممتلكات في الشركة (عفيفي، 2011، ص. 166)، فالمشاكل التي تحدث عندما يكون هيكل الملكية مركز تختلف عن تلك التي تحدث عندما يكون هيكل الملكية مشتتًا.

وتقترح نظرية الوكالة أن هيكل ملكية الشركات قد يؤثر على الطلب على المراجعة الخارجية (Chan et al, 2007, P. 20)

وتهدف المراجعة الخارجية إلى إعطاء رأى محايد عن مدى عدالة القوائم المالية بما يزيد الثقة في البيانات التي تحتويها تلك القوائم، وقد تعددت الانهيارات في مختلف دول العالم للكثير من الشركات في الفترة الأخيرة بسبب عدم مصداقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ، ومن أشهرها Enron للطاقة و World Com الناشطة في مجال الاتصالات وما تبع ذلك من إنهيار مكتب Arthur Andersen أحد المكاتب الخمسة الكبار حول العالم، الذي قام بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركة إنرونورلد كوم (أحمد، 2012، ص ص. 736-737).

كل هذا وضع مكاتب المراجعة في وضع حرج بعد الفضائح المالية لعدد من الشركات الكبرى مما دفع مؤسسات الأعمال والأطراف المهتمة بمهنة المراجعة إلى البحث عن جودة المراجعة وأهميتها في مواجهة حالات الغش والأزمات المالية التي تعرضت لها مؤسسات الأعمال، فجودة

المراجعة تعرف بأنها درجة ثقة المستخدمين في القوائم المالية (Palmrose, 1988, P. 56)، كما تعرف جودة المراجعة بمقدرة المراجع في الكشف عن الأخطاء والغش والانتهاكات والتحريفات وتسجيل هذه الأخطاء في تقريره الفني المحايد الذي يصدره (De Anglo, 1981, P. 186) وترتبط جودة المراجعة بجودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين ذو جودة عالية قلما تحتوى على أخطاء جوهرية، مما ينعكس على تدنية تكاليف الوكالة بين الملاك والإدارة (عيسى، 2008، ص. 4) .

ففي دراسة (Niskanen et al., 2009) التي اختبرت التفاعل بين جودة المراجعة وتكاليف الوكالة باستخدام ملكية الإدارة، وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع نسبة ملكية الإدارة يقلل من احتمال اعتماد الشركات على تعيين مراجعين من أحد مكاتب المراجعة الكبار الأربعة الكبرى، وأوضحت دراسة (Darmadi, 2012) أن الشركات ذات الملكية العائلية الكبيرة يكونوا أكثر عرضة لتعيين مراجعين من قبل مكتب Big4 ، وأشارت نتائج دراسة (غريب، 2016) أن هناك علاقة موجبة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة بمعنى أنه كلما زادت الملكية المؤسسية زادت جودة المراجعة.

لذلك فمن المحتمل أن يكون هناك علاقة بين جودة المراجعة وأنماط هيكل الملكية للشركات المساهمة المصرية .

فهيكلك ملكية الشركة يمثل آلية هامة لرقابة الإدارة وتقيد حرية التصرفات الإدارية، ووفقاً لقدرة الملاك على أداء رقابة فاعلة على الشركة ، فإن ذلك سوف يقلل من التصرفات الانتهازية التي تنتهجها الإدارة والتي من شأنها الإضرار بمصالح الملاك ومن ثم الإضرار بقيمة الشركة.

ومما لاشك فيه أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من الملاك، وانخفاض المعرفة الإدارية لهؤلاء الملاك إنما يؤثر بالسلب على قدرتهم الرقابية ؛ مما يدفع الإدارة إلى تحقيق مصالحها الذاتية على حساب مصالح الملاك ، ومن هنا تأتي أهمية هيكل الملكية في كونه آلية هامة من آليات حوكمة الشركات والتي تشمل مجموعة قواعد داخلية وخارجية تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح المديرين ومصالح الملاك مما يقلل من تعارضات المصالح بينهما وعدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة ، وبالتالي يقلل من مشاكل الوكالة ومن ثم التكاليف الناتجة عنها.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :

هل هناك علاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية؟

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في دراسة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية (الإدارية، الحكومية، المؤسسية، الأجنبية) وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية.

أهمية الدراسة :

1- تعد الدراسة الحالية ذات أهمية للمستثمرين لمعرفة كيف يمكن لاختلاف نمط الملكية أن يؤثر على جودة عملية المراجعة، مما يساعد في توجيه استثماراتهم نحو تلك الشركات التي ترتفع بها مستوى جودة المراجعة.

2- معرفة الدور الذي يلعبه هيكل ملكية الشركات في التأثير على مستوى جودة المراجعة، وذلك في ظل بيئة عمل الشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية، وذلك في ظل التضارب في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن هذا الدور.

3- يحقق هيكل الملكية رقابة فاعلة على الإدارة مما يقلل من حالات الإفلاس والتعثر المالي للشركات الناتج عن فشل الإدارة.

4- أهمية جودة المراجعة بصفة عامة في كونها تضيف مزيداً من ثقة المستثمرين في القوائم المالية، مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة كما أنها تلعب دوراً تكاملياً في المساهمة في النمو الاقتصادي للمجتمع واستقراره المالي.

الدراسات السابقة:

في ضوء ما أتيج للباحث من دراسات أجريت في مجال مشكلة البحث يمكن عرضها وفقاً للمتغيرات التي تناولتها تلك الدراسات من خلال الجدول رقم (1) كما يلي:

جدول (1) الدراسات السابقة

1- دراسة (O'sllivan, 2000)	
هدف الدراسة	استهدفت هذه الدراسة بحث تأثير هيكل الملكية على جودة عملية المراجعة.
منهجية الدراسة	- اعتمدت هذه الدراسة على عينة من مجموعة شركات في المملكة المتحدة مكونة من 402 شركة مدرجة في البورصة. - استخدمت الدراسة أتعاب المراجعة في قياس جودة عملية المراجعة.
المتغير المستقل	الملكية الإدارية.
المتغير التابع	جودة المراجعة.
نتائج الدراسة	-توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأسهم المملوكة من قبل المديرين غير التنفيذيين لها تأثير إيجابي على أتعاب المراجعة. -أن أتعاب المراجعة تتصل بصورة سالبة بنسبة الأسهم المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين. -لم تجد الدراسة أي دليل على أن ملكية أصحاب الأسهم الكبيرة (سواء المؤسسية أو الحكومية) لها تأثير على أتعاب المراجعة.
2- دراسة (Chan et al., 2007)	
هدف الدراسة	تستخدم هذه الدراسة نظرية الوكالة لإختبار ما إذا كان هناك طلب على عمليات المراجعة عالية الجودة في الشركات المدرجة في البورصة الصينية والمرتبطة بشكل منظم مع التغيرات في هيكل الملكية والتي تتميز بتركز الملكية الحكومية والمؤسسية في الاقتصاد الإنتقالى.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على بيانات عن الملكية المؤسسية والفردية للشركات التي غيرت هيكل الملكية (تحولت من الملكية الحكومية الى الملكية المؤسسية) والمراجعين خلال الفترة الزمنية من 1997-2005 حيث ركزت الدراسة على هذه التغيرات وذلك على عينة من 482 شركة.
المتغير المستقل	الملكية الحكومية والملكية المؤسسية.
المتغير التابع	جودة المراجعة.
نتائج الدراسة	نتائج هذه الدراسة تدعم نظرية الوكالة حيث توصلت إلى أن تركيز الملكية المؤسسية وانخفاض الأسهم الحكومية تؤدي إلى زيادة الطلب على جودة المراجعة.
3- دراسة (Boo and Sharma, 2008)	
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة ما إذا كانت آليات الحوكمة تؤثر على عملية المراجعة من حيث تحديد أتعاب المراجعة .
منهجية الدراسة	اهتمت الدراسة بمجموعة عوامل منها حجم العميل ومخاطر المراجعة والقضايا ذات الصلة بالمراجع وخصائص حوكمة الشركات والتي من المحتمل أن تؤثر على أتعاب المراجعة وذلك باستخدام نموذج الانحدار لعينة من البنوك للشركات القابضة في الولايات المتحدة المدرجة في البورصة.

المتغير المستقل	حوكمة الشركات.
المتغير التابع	أتعاب المراجعة.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الإدارية وأتعاب المراجعة.
4- دراسة (Zureigat, 2011)	
هدف الدراسة	اختبرت هذه الدراسة تأثير هيكل الملكية على جودة المراجعة.
منهجية الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة تتكون من 198 شركة من أصل 262 من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي حيث تم قياس جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة.
المتغير المستقل	الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية.
المتغير التابع	جودة المراجعة.
نتائج الدراسة	- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين جودة المراجعة والملكية الأجنبية والمؤسسية للشركات على حد سواء. - أن المستثمرين الأجانب والمؤسسات يميلون لاستئجار مراجعين ذات جودة عالية.
5- دراسة (Affes et al., 2012)	
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة بحث تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة عملية المراجعة.
منهجية الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 137 شركة مدرجة في البورصة التونسية خلال الفترة من (2005-2009).
المتغير المستقل	هيكل الملكية - حجم مجلس الإدارة.
المتغير التابع	جودة المراجعة.
نتائج الدراسة	توصلت النتائج إلى: - وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة . - وجود علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة .
6-دراسة (Ben Ali and Lesage, 2013)	
هدف الدراسة	اختبرت هذه الدراسة تأثير الملكية الحكومية والمؤسسية والعائلية على أتعاب المراجعة.
منهجية الدراسة	اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج أتعاب المراجعة المستمدة من (1980) simunic وذلك لبيان ما يتم تعيين مراجعين ذات جودة عالية لتخفف من مشاكل الوكالة.
المتغير المستقل	الملكية الحكومية والمؤسسية والعائلية.
المتغير التابع	أتعاب المراجعة.
نتائج الدراسة	توصلت النتائج إلى: - وجود علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة والملكية الحكومية. - وجود علاقة موجبة بين أتعاب المراجعة والملكية المؤسسية.

	- لا توجد علاقة بين أتعاب المراجعة والملكية العائلية.
7- دراسة (Al-Mutairi, 2013)	
هدف الدراسة	إستهدفت الدراسة بحث تأثير الملكية المؤسسية على جودة عملية المراجعة.
منهجية الدراسة	اعتمدت الدراسة على عينة من 396 شركة كويتية خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2008 بعد السيطرة على العوامل التي تؤثر على تخصص المراجع في الصناعة.
المتغير المستقل	الملكية المؤسسية.
المتغير التابع	جودة المراجعة.
نتائج الدراسة	- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية المؤسسية وتخصص المراجع في الصناعة . - أن المراجع المتخصص في الصناعة يعزز من مصداقية التقارير المالية ويحسن من جودة المعلومات المالية.
8-دراسة (Nelson and Rusdi, 2015)	
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى إختبار العلاقة بين هيكل الملكية وأتعاب المراجعة التي تدفع للمراجع من قبل الشركات المدرجة في البورصة الماليزية.
منهجية الدراسة	إستخدمت هذه الدراسة نظرية الوكالة حيث اعتمدت على نموذج الانحدار المتعدد لعينة من 345 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الماليزية وذلك بإستخدام بيانات عام 2010.
المتغير المستقل	الملكية الحكومية والملكية الأجنبية.
المتغير التابع	أتعاب المراجعة.
نتائج الدراسة	توصلت النتائج الى: - وجود علاقة موجبة بين أتعاب المراجعة والملكية الأجنبية الكبيرة. - وجود علاقة موجبة بين أتعاب المراجعة والملكية الحكومية الكبيرة.
9- دراسة (حيارات، 2016)	
هدف الدراسة	إستهدفت الدراسة بيان أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة .
منهجية الدراسة	- إعتمدت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة التي تنتمي لقطاع الصناعة المدرجة في بورصة عمان في الفترة الزمنية من (2010-2014)، حيث بلغت الشركات المتداول أسهمها في بورصة عمان عام (2014) إلى (20) شركة صناعية. - إستخدمت الدراسة حجم مكتب المراجعة، أتعاب المراجعة، الارتباط بمكاتب عالمية في قياس جودة المراجعة.
المتغير المستقل	ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة.
المتغير التابع	جودة المراجعة.

نتائج الدراسة	- توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين (ملكية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة) وبين الارتباط بمكاتب عالمية. - وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وحجم مكتب المراجعة. - وجود أثر معنوي ذو دلالة بين حجم مجلس الإدارة وأتعاب المراجعة. - لا يوجد أثر لملكية أعضاء مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة بحث تأثير هيكل الملكية على جودة عملية المراجعة.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على عينة من البنوك الحكومية والخاصة في نيويورك مكونة من 1831 بنك وذلك خلال الفترة (2008-2014).
المتغير المستقل	البنوك الحكومية- البنوك الخاصة.
المتغير التابع	جودة المراجعة
نتائج الدراسة	- تشير النتائج إلى أن الطلب على المراجعين في البنوك الحكومية يكون على أساس جودة المراجعة؛ في حين أن الطلب على المراجعين في البنوك الخاصة يكون على أساس المنافسة السعرية - أن الاختلافات في تكاليف الوكالة بين البنوك العامة والخاصة يؤثر في الطلب على المراجعين .

تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة يتبين الآتي:

1- على الرغم من أن الدراسات السابقة استهدفت اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة إلا أنها اختلفت في الآتي:

▪ عدد المتغيرات المستقلة (أنماط هيكل الملكية):

فالبعض درس تأثير متغير واحد والبعض الآخر درس تأثير متغيرين ، ودراسة واحدة قامت بدراسة ثلاثة متغيرات لهيكل الملكية.

طريقة قياس المتغير التابع:

يتبين أن كثير من الدراسات السابقة استخدمت أتعاب المراجعة كمقياس لجودة عملية المراجعة ، والبعض الآخر استخدم حجم مكتب المراجعة، وتخصص مكتب المراجعة، حجم الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة المراجعة.

2- تضارب النتائج التي تم التوصل إليها:

ففي حين توصلت دراسة (Chan et al.,2007) ودراسة (Al-Mutairi, 2013) ودراسة (Zureigat, 2011) ودراسة (Ben Ali and Lesage, 2013) إلى وجود علاقة موجبة بين

الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، فإن دراسة (Affes et al.,2012) توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، وتوصلت دراسة (O'slivan, 2000) إلى عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، وفي نفس السياق توصلت دراسة (Chan et al., 2007) إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة، بينما توصلت دراسة (Ben Ali and Lesage, 2013) ودراسة (Liu et al., 2018) إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة، وفي نفس الإطار توصلت دراسة (Boo and Sharma, 2008) إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة، بينما توصلت دراسة (حيارات، 2016) إلى عدم وجود تأثير للملكية الإدارية على جودة المراجعة، في حين توصلت دراسة (Zureigat, 2011)، ودراسة (Nelson and Rusdi, 2015) إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة.

3- إدخال كلاً من ملكية المؤسسات ، ملكية الإدارة، ملكية الحكومة، ملكية الأجانب في التحليل وهذا يوفر دليلاً شاملاً على طبيعة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة المراجعة .

4- تأتي الدراسة الحالية إمتداداً للدراسات السابقة فيما يتعلق بعلاقة هيكل الملكية بجودة عملية المراجعة وتختلف عنها في عدد متغيرات هيكل الملكية ، فعلى خلاف الدراسات التي تناولت نمط واحد أو اثنين من أنماط هيكل الملكية إلا أن الدراسة الحالية تناولت أربعة أنماط لهيكل الملكية وهي الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية الإدارية، والملكية الأجنبية، تختلف عن الدراسات الأخرى في بيئة التطبيق.

تطوير فرضية الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في تحديد العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف سيتم إختبار أربعة أنماط للملكية (الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، الملكية الأجنبية، الملكية الإدارية) ، بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات ضابطة وهي حجم الشركة والرفع المالي ومعدل العائد على الأصول وعليه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- الملكية المؤسسية :

عادة يتاجر المستثمرون التابعون لمؤسسة ما في سلع أكبر بكثير من المستثمر الفرد، وعادة ما تتبع تجارتهم من التحركات الكبيرة في أسعار الأسهم والسندات ويكون لديهم معلومات أكثر من

المستثمر الفرد، يؤكد (Velury et al., 2003,p.35) أن المستثمر المؤسسي غالبًا ما يفضل القوائم المالية ذات المستوى العالي من الجودة، وهو ما يدفع الشركات التي تستثمر فيها تلك المؤسسات إلى السعي نحو اختيار مكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة التي تعمل فيها الشركة وذات كفاءة عالية للقيام بعملية المراجعة مما ينعكس على جودة عملية المراجعة، ويبيّن(عبيد، 2010، ص ص. 21-22) أن قدرة مراجع الحسابات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح تزداد بصورة معنوية مع زيادة نسبة الملكية المؤسسية في أسهم الشركة وهو ما يعنى أن زيادة نسبة الاستثمار المؤسسي يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة .

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة (مثل: Chan et al., 2007; Al-Mutairi, 2013; Ben Ali & Lesage, 2013; Zaragat, 2011) بينما توصلت دراسة (Affes et al.,2012) إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، وأخرى لم تجد علاقة (O'sullivan, 2000) وبذلك يمكن صياغة الفرضية الأولى في صورة الفرض العدم على النحو التالي:

ف1: لا توجد علاقة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية.

2- الملكية الحكومية:

يوجد اتجاهان محتملان لتأثير ملكية الحكومة على جودة المراجعة يمكن توضيحهما على النحو التالي:

الاتجاه الأول : يوجد أثر سلبي لملكية الحكومة على جودة المراجعة ويعتمد هذا الاتجاه على التأثير السياسي وتكاليف الوكالة المتزايدة ومشاكل المعلومات المرتبطة بالملكية العامة للدولة سيؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات ومن ثم ممارسات أكبر لإدارة الأرباح وبالتالي تقل جودة المراجعة.

الاتجاه الثاني :يوجد أثر إيجابي لملكية الحكومات على جودة المراجعة ، ويعتمد هذا الاتجاه على أن الحكومة تسعى إلى تعظيم الرفاهية العامة وبالتالي دافع لتقارب المصالح، فقد أشار (أحمد، 2009) إلى أن زيادة نسبة الحكومة يمكن أن يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وخفض عدم تماثل المعلومات ، ومن ثم ممارسات أقل لإدارة الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة المراجعة في الشركات التي تسيطر عليها الحكومة

وقد توصلت دراسة (Nelson & Rusdi, 2015) ودراسة (Liu et al., 2018) الى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة في حين توصلت بعض الدراسات الى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة (Chan, et al., 2007; Ben Ali &) (Lesage, 2013;) وبذلك يمكن صياغة الفرضية الثانية في صورة الفرض العدم وذلك على النحو التالي:

ف2: لا توجد علاقة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية.
3- الملكية الأجنبية:

أشارت دراسة (Zureigat, 2011) إلى أن تسجيل الشركات في الخارج او وجود مستثمرين أجانب يملكون جزءاً من أسهم الشركة يرتبط إيجابياً بجودة المراجعة نظراً لأن ذلك يساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحسين الشفافية والإفصاح بين المديرين والأطراف الخارجية ، كما أشارت دراسة (Nelson and Rusdi, 2015) إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة ، وتوصلت دراسة (Chen et al., 2013) إلى أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى التحسن السريع في تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة مستوى الإفصاح مما يساعد على تقليل تكاليف الوكالة وتحسين جودة الأرباح وبالتالي يزيد من جودة المراجعة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة فرضية العلاقة بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة في الصورة التالية:

توجد علاقة بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة.

4- الملكية الإدارية:

يوجد تأثيران متعارضان للملكية الإدارية :

فمن ناحية التأثير الأول: وهو تأثير التقاء المصالح فتساعد الملكية الإدارية على التقاء المصالح بين المديرين والملاك ؛ فكلما زادت الملكية الإدارية إنخفض السلوك الإنتهازي للإدارة وتحسن الأداء، وبالتالي زاد مستوى جودة الأرباح المفصوح عنها في القوائم المالية ومن ثم زادت جودة المراجعة. وقد توصلت دراسة (Han, 2004) إلى وجود علاقة سالبة بين نسبة الملكية الإدارية والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية وبالتالي علاقة موجبة بجودة المراجعة، وكذلك

توصلت دراسة (Ali, et al., 2007) إلى وجود علاقة سالبة بين نسبة الملكية الإدارية والاستحقاقات الاختيارية ومن ثم علاقة موجبة بجودة المراجعة.

فمن ناحية التأثير الثاني : وهو تأثير التحصيل فيحدث عندما يمتلك المديرين نسبة كبيرة من أسهم الشركة تمكنهم من السيطرة على الشركة بشكل إنتهازي يحقق مصالحهم الذاتية على حساب حملة الأسهم الأقلية مما يخفض من مستوى جودة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية وبالتالي يخفض من جودة المراجعة . فقد توصلت دراسة (Boo and Sharma, 2008) إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة ؛ كما توصلت دراسة (Al- Fayoumi et al., 2010) إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين نسبة الملكية الإدارية وحجم الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي علاقة سالبة مع جودة المراجعة.

وبالتالي فإن العلاقة بين نسبة الملكية الإدارية وجودة المراجعة غير محددة الاتجاه حيث أنه بناء على تأثير إلتقاء المصالح من المتوقع وجود علاقة موجبة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة . ولكن في المقابل فإنه في ظل تأثير التحصيل يمكن أن تكون العلاقة سالبة بين نسبة الملكية الإدارية وجودة المراجعة.

وبذلك يمكن صياغة الفرض الرابع في صورة الفرض البديل وذلك على النحو التالي:

توجد علاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية.

الدراسة الاختبارية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر (CASE)، وإعتمد الباحث على إختيار عينة عشوائية بسيطة من الشركات المسجلة، وتم إستبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك لاختلاف أنشطتها وتقاريرها عن نظيرتها في الشركات الغير مالية خلال الفترة (2013-2016).

ثانيًا: قياس متغيرات الدراسة :

المتغير التابع:

جدول (2) التعريف الإجرائي للمتغير التابع

التعريف الإجرائي للمتغير التابع	المتغير التابع	
	رمز المتغير	اسم المتغير
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة ينتمي لأحد المكاتب الأربعة الكبرى (Big4)، وهي في مصر متمثلة في المكاتب التالية (المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (E&Y)، وصالح وبرسوم وعبد العزيز (Deloitte)، وحازم حسن - محاسبون قانونيين ومستشارون (KPMG)، ومنصور وشركاه برايس وتر هاوس كوبرز) ويأخذ (0) بخلاف ذلك	AQ1	حجم مكتب المراجعة
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المكتب متخصص في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة و (0) بخلاف ذلك	AQ2	تخصص مكتب المراجعة
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المقدرة باستخدام نموذج (Jones) المعدل كمقياس عكسي لجودة المراجعة.	AQ3	الاستحقاقات الاختيارية

ارتبطت جودة المراجعة بالكشف عن ممارسات الإدارة في القوائم المالية عن طريق الاستحقاقات الاختيارية والحد منها، لأن الاستحقاقات الاختيارية هي التي تخضع لاختيار الإدارة وذلك في إطار ما تتميز به الإدارة من مرونة في اختيار ما يناسبها من سياسات وطرق محاسبية مقبولة بشكل عام، وبالتالي كلما أنخفض الاستحقاق الإختياري كلما دل على جودة عملية المراجعة، ويتم قياس الاستحقاق الإختياري على النحو التالي

قياس الاستحقاقات الكلية وفقا للخطوات التالية :

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن :

$TACC_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للفترة (t).

$ONI_{i,t}$: صافي الدخل التشغيلي قبل البنود غير العادية (الإستثنائية) للفترة (t).

$OCF_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للفترة (t).

تقدير معالم النموذج الذي يتم من خلاله احتساب الاستحقاقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$TACC_{i,t}/A_{i,t}-1 = \alpha + \beta_1 (1/A_{i,t}-1) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t}-1 + \beta_3 (PPE_{i,t}/ A_{i,t} -1) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن :

- $A_{i,t}-1$: إجمالي أصول الشركة في الفتره السابقة .
- $\Delta REV_{i,t}$:التغير في الإيرادات فيما بين نهاية الفترة (t) ونهاية الفترة (t-1).
- $\Delta REC_{i,t}$: التغير في حسابات المدينين فيما بين نهاية الفترة(t) ونهاية الفترة(t-1).
- $PPE_{i,t}$: إجمالي الآلات والأدوات والتجهيزات خلال الفترة (t).
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات النموذج.
- $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي .

مع ملاحظة أنه تم قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة بهدف إلغاء أثر الفروق في أحجام الشركات.
المتغيرات المستقلة (متغيرات هيكل الملكية)

جدول (3) التعاريف الإجرائية للمتغيرات المستقلة

إسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي للمتغير
الملكية المؤسسية	INSTOWC	نسبة إجمالي الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات (مثل: البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات، إتحاد العاملين) في أسهم الشركة
الملكية الحكومية	GVOWC	نسبة إجمالي الأسهم المملوكة من قبل الحكومة (شركات القطاع العام والجهات الحكومية) في أسهم الشركة.
الملكية الإدارية	MNOWC	نسبة إجمالي الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة.
الملكية الأجنبية	FROWC	نسبة إجمالي الأسهم المملوكة من قبل الأجانب في أسهم الشركة

جدول (4) التعاريف الإجرائية للمتغيرات الضابطة

إسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.
الرافعة المالية (نسبه المديونية)	LEV	قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.
العائد على الأصول	ROA	قسمة صافي ربح الشركة على متوسط إجمالي أصول الشركة.

ثالثا: صياغة نموذج الدراسة

سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، ويمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$AQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 INSTOWC_{i,t} + \beta_2 MNOWC_{i,t} + \beta_3 GVOWC_{i,t} + \beta_4 FROWC_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \beta_7 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$AQ_{i,t}$: جودة المراجعة للشركة (i) في العام (t).

β_0 : المقدار الثابت.

$\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$: معامل المتغيرات المستقلة.

$\beta_5 \beta_6 \beta_7$: معامل المتغيرات الضابطة.

$INSTOWC_{i,t}$: الملكية المؤسسية للشركة (i) في العام (t).

$MNOWC_{i,t}$: الملكية الإدارية للشركة (i) في العام (t).

$GVOWC_{i,t}$: الملكية الحكومية للشركة (i) في العام (t).

$FROWC_{i,t}$: الملكية الأجنبية للشركة (i) في العام (t).

$Size_{i,t}$: حجم الشركة (i) في العام (t).

ROA_{i,t} : العائد على الأصول للشركة (i) في العام (t).

LEV_{i,t} : الرفع المالي للشركة (i) في العام (t).

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي للشركة (i) في العام (t).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

إعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واستخراج النتائج لاختبار فرضيات الدراسة, وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية (E-Views 10):

(1) الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):

تستخدم الإحصاءات الوصفية في وصف السمات الرئيسية لبيانات عينة الدراسة مثل التكرارات, والنسب المئوية, والمتوسطات الحسابية, والانحرافات المعيارية, والحد الأدنى والحد الأقصى, وقد استخدمت الدراسة أغلب هذه الإحصاءات لوصف خصائص المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة لعينة الدراسة المستخدمة في التحليل.

(2) الإحصاء التحليلي:

لإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام منهجيتين مختلفتين وهما الانحدار اللوجستي, ونموذج الآثار الثابتة طبقاً لمقتضيات التحليل كما يلي:

(1-2) الانحدار اللوجستي (Logistic Regression):

الانحدار اللوجستي هو أسلوب إحصائي لفحص العلاقة بين المتغير التابع النوعي ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة, وتكمن أهمية الانحدار اللوجستي عند مقارنته بالأساليب الإحصائية الأخرى (الانحدار الخطي المتعدد, والتحليل التمييزي) في أنه أداه أكثر قوة لأنه يقدم إختبار لمعنوية المعاملات, كما يعطى فكرة للباحث عن مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع النوعي ثنائي القيمة (صفر, 1), ومن مزايا استخدام الانحدار اللوجستي أنه أقل حساسية تجاه الانحرافات عن التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

(2-2) نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects model) (FEM):

يسمى بنموذج المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الوهمية Least-squares dummy variable (LSDV). وهي تستخدم في حالة إذا كان المتغير التابع متغيراً كمياً متصللاً. وتعتبر

طريقة المربعات الصغرى من أكثر الطرق إستخدامًا في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطى، ويرجع ذلك إلى أن المتقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة ، وتتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى على جميع الطرق المستخدمة في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطى بأنها أفضل المقدرات لأنها أقل تباينًا (عنانى، 2011).

التحليل الإحصائي واختبارات الفروض:

(أ) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (6) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، بهدف إظهار الخصائص التي تتسم بها على مستوى شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات الوصفية كل من المدى، المتوسط، الانحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة.

جدول(6): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الحد الأدنى	الحد الأقصى	الانحراف المعياري	المتوسط	عدد المشاهدات	المتغيرات
					المتغيرات التابعة:
0	1	0.46825	0.323529	544	حجم مكتب المراجعة
0	1	0.41989	0.772059	544	تخصص مكتب المراجعة
-0.66991	1.159178	0.13624	-0.004744	524	الاستحقاقات الاختيارية
					المتغيرات المستقلة:
0	89.66	11.1128	2.860623	544	الملكية المؤسسية
0.575	99.68	29.5148	20.32935	544	الملكية الإدارية
0.27	96.692	31.6384	21.75970	544	الملكية الحكومية
0	75.97	8.45106	1.219375	544	الملكية الأجنبية
					المتغيرات الضابطة:
17.25132	24.33411	1.47292	20.25519	540	حجم الشركة
-0.77490	0.917259	0.12414	0.040585	540	معدل العائد على الأصول
-1.19437	5.077297	0.40921	0.469397	540	الرافعة المالية

وبالنظر المتأنية لما يتضمنه الجدول السابق من إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة يمكن الوقوف على مجموعة الملاحظات التالية:

1. بالنسبة للمتغير التابع الأول الخاص بحجم مكتب المراجعة: نلاحظ أن متوسط حجم مكتب المراجعة على مستوى عينة الشركات بلغ (0.324) بانحراف معياري (0.468)، وهذا يتضمن أنه قد تم الاستعانة بأحد المكاتب الأربعة الكبرى في المراجعة (Big 4) في (176) مشاهدة أي بنسبة 32.35% مقابل (368) مشاهدة تم فيهم الاستعانة بمكاتب أخرى أي بنسبة 67.65%، وبالتالي فإن شركات عينة الدراسة لا تميل إلى الاعتماد على أحد المكاتب الأربعة الكبرى في المراجعة.
2. بالنسبة للمتغير التابع الثاني الخاص بتخصص مكتب المراجعة: نلاحظ أن متوسط تخصص مكتب المراجعة بلغ (0.772) بانحراف معياري (0.419)، وهذا يتضمن أن شركات عينة الدراسة قد استعانت بمكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركات في (420) مشاهدة أي بنسبة 77.21% مقابل (124) مشاهدة تم الاستعانة بمكاتب مراجعة غير متخصصة في الصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركات أي بنسبة 22.79%، وعليه نستنتج أن شركات عينة الدراسة تميل إلى الاستعانة بمكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة.
3. بالنسبة للمتغير التابع الثالث الخاص بالاستحقاقات الاختيارية: نلاحظ وجود مدى واسع لقيم الاستحقاقات الاختيارية بين شركات عينة الدراسة، إذ يتبين أن أكبر قيمة للاستحقاقات الاختيارية تم الحصول عليها هي (1.159) في حين يتبين أن أقل قيمة للاستحقاقات الاختيارية تم الحصول عليها هي (-0.669)، وهو ما يعنى وجود تفاوت كبير بين شركات العينة في مستوى جودة المراجعة.
4. وبالنسبة للمتغيرات المستقلة الخاصة بهيكل الملكية: نلاحظ وجود مدى واسع لقيم المتغيرات المستقلة (متغيرات هيكل الملكية) فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يتبين أن أكبر قيمة تم الحصول عليها للملكية المؤسسية هي (89.66) في حين أن أدنى قيمة تم الحصول عليها هي (صفر)، كذلك يتبين أن أكبر قيمة تم الحصول عليها للملكية الإدارية هي (99,68) في حين أن أدنى قيمة تم الحصول عليها هي (0,575)، كذلك يتبين أن أكبر قيمة تم الحصول عليها للملكية الحكومية هي (96,692) في حين أن أدنى قيمة تم الحصول عليها هي (0,27)، كذلك فإن أكبر قيمة تم الحصول عليها للملكية الأجنبية هي (75,97) في حين

أدنى قمة تم الحصول عليها هي (صفر). كما نلاحظ ارتفاع نسبة أسهم شركات عينة الدراسة المملوكة للحكومة، والمملوكة للإدارة حيث بلغت في المتوسط (21,759) و(20,329) من إجمالي شركات العينة على الترتيب، كما نلاحظ انخفاض نسبة أسهم شركات عينة الدراسة المملوكة للأجانب ، والمملوكة للمؤسسات حيث بلغت في المتوسط (1,219)، (2,860) من إجمالي عينة الدراسة على الترتيب. كذلك نلاحظ أن أعلى ملكية لأسهم شركات عينة الدراسة هي الملكية الحكومية حيث بلغت في المتوسط (21,759) في حين يتبين أن أقل ملكية لأسهم شركات عينة الدراسة هي ملكية الأجانب حيث بلغت في المتوسط (1,219).

5. بالنسبة للمتغيرات الضابطة: نلاحظ أن متوسط العائد على الأصول لعينة الدراسة بلغ (4.06%) وهو معدل منخفض يقرب من العائد على الاستثمار في المجالات عديدة المخاطر كالبنوك ، كما نلاحظ أن متوسط نسبة الرافعة المالية بلغت 46.9% وهي تمثل نسبة معتدلة ، لأن هذا يعني أن ما يقارب 53% من إجمالي أصول هذه الشركات تم تمويلها بالملكية و47% تم تمويلها عن طريق الديون.

نتائج تحليل الانحدار واختبار الفروض:

تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (حجم مكتب المراجعة، وتخصص مكتب المراجعة) والمتغيرات المستقلة (متغيرات هيكل الملكية، المتغيرات الضابطة)، كما تم الاعتماد على نموذج الآثار الثابتة لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية) والمتغيرات المستقلة (متغيرات هيكل الملكية، والمتغيرات الضابطة). وذلك كما سبق توضيحه في الأساليب الإحصائية المستخدمة.

وقبل تقدير النتائج ينبغي التحقق من مشاكل القياس ومحاولة حلها كما يلي:

- بالنسبة لمشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation) ومشكلة عدم ثبات التباينات (Heteroscedasticity): فقد تم حلها باستخدام أوامر القوة في التحليل والمتمثلة في أمر QML standard errors في نموذج الانحدار اللوجستي، وأمر Robust standard errors (PCSE) في نموذج الآثار الثابتة؛ وذلك لتنقيح نتائج الدراسة من هاتين المشكلتين، وذلك لأن هذه الأوامر فعالة في تنقيح النتائج من هذه المشاكل في حالة إذا كان عدد الشركات المستخدمة أكبر من عدد السنوات.
- بالنسبة لمشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality): فهي ليس لها أهمية كبيرة لأنه طبقاً للنظرية الإحصائية فإن مقدرات OLS تؤول إلى التوزيع الطبيعي بوجه عام وذلك

مع زيادة حجم العينة, وبالتالي في العينات الكبيرة (كما في هذه الدراسة) فإن الاستدلال الإحصائي سيتبع طريقة OLS العادية المفترضة التوزيع الطبيعي (كما أن فرض التوزيع الطبيعي غير ضروري في حالة التقدير بنقطة كما في هذه الدراسة).

- بالنسبة لمشكلة الازدواج الخطي (Multi-Collinearity): تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة بين متغيرات نموذج الدراسة, وذلك باستخدام اختبار معامل التضخم (Variance Inflation Factor (VIF)). حيث جاءت نتائج الاختبار لجميع متغيرات نماذج الدراسة أقل من القيمة (10), مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات نماذج الدراسة المستخدمة في التحليل القياسي. وعليه تكون المقدرات الناتجة ذات كفاءة عالية ويمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

- بالنسبة للتوصيف الأفضل للنموذج والتأكد من خطية المتغيرات: فقد تم استخدام اختبار الخطية. والذي أوضح أن جميع متغيرات الدراسة خطية. وعليه تم تقدير نموذج الدراسة في الشكل الخطي.

- وأخيراً تم استخدام اختبار الزمن (Times test) في الانحدار الثالث؛ والمتمثل في اختبار والد (Waldtest) لأهمية إضافة متغيرات وهمية للزمن, أي دراسة مدى وجود اختلاف في الزمن (سنوات الدراسة). وقد جاءت نتيجته غير معنوية مما يُشير إلى عدم تأثير اختلاف الزمن (أي أن سنوات الدراسة متماثلة).

وبذلك تتحقق أهم شروط استخدام نماذج الانحدار دون أي مشاكل قياسية تؤثر في النتائج، ويعرض الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدارات الثلاثة التي تم التوصل إليها.

جدول (7): نتائج تقدير العلاقة بين هيكل الملكية و جودة المراجعة

الانحدار (3)	الانحدار (2)	الانحدار (1)	المتغيرات المستقلة
الاستحقاقات الاختيارية	تخصص مكتب المراجعة	حجم مكتب المراجعة	
0.000922 *[1.696]	0.003857 [0.438]	0.189807- ***[3.469-]	الملكية المؤسسية
0.000100- [0.619-]	0.002617- [0.718-]	0.00329 [0.829]	الملكية الإدارية
0.001292 ***[6.705]	0.014748 ***[3.561]	0.02869- ***[6.458-]	الملكية الحكومية
0.000952 [0.107]	0.007051 [0.688]	0.01420 [1.340]	الملكية الأجنبية
0.007860 [1.608]	0.030285- [0.433-]	0.01420 ***[7.959]	حجم الشركة
0.500782 ***[17.59]	0.475824 [0.646]	1.22164 [1.416]	معدل العائد على الأصول
0.052101- ***[9.063-]	0.558086- **[2.342-]	0.75266 ***[3.087]	الرافعة المالية
0.189188- ***[1.938-]	1.85771 [1.306]	13.1985- ***[8.469-]	ثابت الدالة
0.748539 ***(0.000) 12.281	0.037350 ***(0.003) 21.644	0.233985 ***(0.000) 158.48	معامل التحديد (R^2 Adjusted) اختبار فيشر (F-Stat.(Prob)) معامل التحديد (R^2 McFadden) اختبار فيشر (LR- Stat.(Prob))
نموذج الآثار الثابتة	الانحدار اللوجستي	الانحدار اللوجستي	طريقة القياس
524	540	540	عدد المشاهدات
132	136	136	عدد الشركات بالانحدار
***(0.000) 1.6582 ***(0.000) 11.321 **(0.026) 15.878 (0.389) 3.0136			اختبار (Residualvariancetest) اختبار (Breusch-Pagan) إختبار هوسمان (Housman) اختبار الزمن (Tims)

ملحوظة:- ***, **, * تشير إلى وجود الدلالة الإحصائية عند مستوى 1%, 5%, 10% على الترتيب.

يتضح من نتائج الانحدار في الجدول رقم (7) السابق العديد من النتائج كما يلي:

أ. بالنسبة لحجم مكتب المراجعة:

يستهدف الانحدار رقم (1) بيان نتائج العلاقة بين هيكل الملكية وحجم مكتب المراجعة، ويمكن بيان أهم ما توصل إليه الباحث في النقاط التالية:

- لتقدير نموذج الدراسة الأول والخاص بعلاقة هيكل الملكية بحجم مكتب المراجعة تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي، ويرجع ذلك لأن المتغير التابع حجم مكتب المراجعة متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة أحد المكاتب الأربعة الكبرى، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. وذلك كما سبق شرحه في الأساليب الإحصائية المستخدمة.

- توضح الإحصاءات العامة ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2 McFadden) حيث يُفسر النموذج 23.4% من التغيرات التي تحدث في حجم مكتب المراجعة، كذلك نلاحظ استقرار قيمة إختبار درين- واطسون حول 2 وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي. كما يشير إختبار فيشر ($LR-Stat$) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى معنوية 1%.

- يتضح من النموذج (1) وجود علاقة سالبة بين الملكية المؤسسية وحجم مكتب المراجعة وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث يُشير معامل الانحدار (-0.189807) إلى أن زيادة الملكية المؤسسية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض احتمال الاستعانة بأحد المكاتب الأربعة الكبرى في المراجعة (Big 4) بنسبة 18.98% وبالتالي الانخفاض في مستوى جودة المراجعة.

- كذلك يتضح من النموذج (1) وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وحجم مكتب المراجعة وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث يُشير معامل الانحدار (-0.02869) إلى أن زيادة الملكية الحكومية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض احتمال الاستعانة بأحد المكاتب الأربعة الكبرى في المراجعة (Big 4) بنسبة 2.87% وبالتالي الانخفاض في مستوى جودة المراجعة.

- كما يتضح من النموذج (1) عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية الإدارية، والملكية الأجنبية وبين حجم مكتب المراجعة. وبذلك يتم رفض الفرضين الثالث، والرابع وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل دراسة (Boo and Sharma, 2008)، ودراسة

(Zureigat, 2011)، ودراسة (Nelson and Rusdi, 2015)

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة يتضح من النموذج (1) وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة وذلك عند مستوى معنوية 1%، كذلك نلاحظ وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية للشركة وحجم مكتب المراجعة وذلك عند مستوى معنوية 1% أيضاً، وفي المقابل نلاحظ عدم وجود علاقة بين معدل العائد على الأصول وحجم مكتب المراجعة.

وفي ضوء النتائج السابقة الخاصة بالانحدار (1) يتضح للباحث وجود علاقة بين كلاً من الملكية المؤسسية، والحكومية وبين جودة عملية المراجعة، في مقابل عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية الإدارية، والأجنبية وبين جودة عملية المراجعة. بما يعكس رفض الفروض الأربعة للدراسة، والتي تنص على عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية المؤسسية، والحكومية وبين جودة عملية المراجعة. في مقابل وجود علاقة بين كلاً من الملكية الإدارية، والأجنبية وبين جودة عملية المراجعة.

ب. بالنسبة لتخصص مكتب المراجعة:

يستهدف الانحدار رقم (2) بيان نتائج العلاقة بين هيكل الملكية وتخصص مكتب المراجعة، ويمكن بيان أهم ما توصل إليه الباحث في النقاط التالية:

- لتقدير نموذج الدراسة الثاني والخاص بعلاقة هيكل الملكية بتخصص مكتب المراجعة تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي، ويرجع ذلك لأن المتغير التابع المتمثل في تخصص مكتب المراجعة هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا تم الاستعانة بمكتب مراجعة متخصص في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. وذلك كما سبق شرحه في الأساليب الإحصائية المستخدمة.

- توضح الإحصاءات العامة ارتفاع قيمة معامل التحديد ($McFadden R^2$) حيث يُفسر النموذج 3.74% من التغيرات التي تحدث في تخصص مكتب المراجعة، كذلك نلاحظ استقرار قيمة اختبار درين-واطسون حول 2 وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي. كما يشير اختبار فيشر ($LR-Stat$) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى معنوية 1%.

- يتضح من النموذج (2) عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية وتخصص مكتب المراجعة. وبذلك يتم قبول الفرض الأول والذي ينص على عدم وجود علاقة بين الملكية

المؤسسية و جودة عملية المراجعة، وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل دراسة (O'slivan, 2000).

- كذلك يتضح من النموذج (2) وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية و تخصص مكتب المراجعة وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث يُشير معامل الانحدار (0.014748) إلى أن زيادة الملكية الحكومية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع احتمال الإستعانة بمكتب مراجعة متخصص في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة بنسبة 1.47% وبالتالي الارتفاع في مستوى جودة المراجعة. وبذلك يتم رفض الفرض الثاني والذي ينص على عدم وجود علاقة بين الملكية الحكومية و جودة عملية المراجعة وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة مثل (Ben Ail and Lesage,2013) ودراسة (Liu et al.,2018).

- كما يتضح من النموذج (2) عدم وجود علاقة بين الملكية الأجنبية، والملكية الإدارية وبين تخصص مكتب المراجعة. وبذلك يتم رفض الثالث، والقائل بوجود علاقة بين الملكية الأجنبية وجودة عملية المراجعة , والفرض الرابع، والقائل بوجود علاقة بين الملكية الإدارية وجودة عملية المراجعة.

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة يتضح من النموذج (2) وجود علاقة سالبة بين الرافعة المالية للشركة وتخصص مكتب المراجعة وذلك عند مستوى معنوية 5%، وفي المقابل نلاحظ عدم وجود علاقة بين حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول وبين تخصص مكتب المراجعة. وفي ضوء النتائج السابقة الخاصة بالانحدار (2) يتضح للباحث وجود علاقة بين الملكية الحكومية وبين جودة عملية المراجعة، في مقابل عدم وجود علاقة بين هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والملكية الأجنبية) وبين جودة عملية المراجعة. بما يعكس قبول فقط الفرض الأول، ورفض الفرض الثاني، والثالث، الرابع .

ج. بالنسبة للاستحقاقات الاختيارية:

يستهدف الانحدار رقم (3) بيان نتائج العلاقة بين هيكل الملكية والاستحقاقات الاختيارية، ويمكن بيان أهم ما توصل إليه الباحث في النقاط التالية:

- لتقدير نموذج الدراسة الثالث والخاص بعلاقة هيكل الملكية بالاستحقاقات الاختيارية تم استخدام نموذج الآثار الثابتة، ويرجع ذلك لأن المتغير التابع وهو الاستحقاقات الاختيارية هو متغير كمي متصل وليس متغير وهمي. وذلك كما سبق شرحه في الأساليب الإحصائية المستخدمة.

- توضح الإحصاءات العامة ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) حيث يُفسر النموذج 74.9% من التغيرات التي تحدث في الاستحقاقات الاختيارية، كذلك نلاحظ استقرار قيمة إختبار درين-واطسون حول 2 وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي. كما يشير اختبار فيشر ($F-Stat$) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى معنوية 1%.
- يتضح من النموذج (3) وجود علاقة موجبة بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية (كمقياس عكسي لجودة المراجعة) وذلك عند مستوى معنوية 10%، حيث يُشير معامل الانحدار (0.000922) إلى أن زيادة الملكية المؤسسية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح بنسبة 0.092%، وهو ما يتضمن الانخفاض في مستوى جودة المراجعة بنفس النسبة
- كذلك يتضح من النموذج (3) وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية والاستحقاقات الاختيارية (كمقياس عكسي لجودة المراجعة) وذلك عند مستوى معنوية 1%، حيث يُشير معامل الانحدار (0.001292) إلى أن زيادة الملكية الحكومية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح بنسبة 0.129% وبالتالي الانخفاض في مستوى جودة المراجعة.
- كما يتضح من النموذج (3) عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية الأجنبية، والملكية الإدارية وبين الاستحقاقات الاختيارية. وبذلك يتم رفض الفرضين الثالث، والرابع. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Boo and Sharma, 2008)، ودراسة (Zureigat, 2011)، ودراسة (Nelson and Rusdi, 2015).
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة يتضح من النموذج (3) وجود علاقة موجبة بين معدل العائد على الأصول والاستحقاقات الاختيارية عند مستوى معنوية 1%، كذلك نلاحظ وجود علاقة سالبة بين الرافعة المالية للشركة والاستحقاقات الاختيارية وذلك عند مستوى معنوية 1%، وفي المقابل نلاحظ عدم وجود علاقة بين حجم الشركة والاستحقاقات الاختيارية.
- وفي ضوء النتائج السابقة الخاصة بالانحدار (3) يتضح للباحث وجود علاقة بين كلاً من الملكية المؤسسية، والحكومية وبين مستوى جودة المراجعة، في مقابل عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية الإدارية، والأجنبية وبين مستوى جودة المراجعة. بما يعكس رفض الفروض الأربعة للدراسة، والتي تنص على عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية المؤسسية، والحكومية وبين

جودة عملية المراجعة. في مقابل وجود علاقة بين كلاً من الملكية الإدارية، والأجنبية وبين جودة عملية المراجعة.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختبار فرضيات الدراسة في ضوء نتائج تحليل الانحدار السابق عرضها على النحو التالي:

1- أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الأولى للدراسة والقائلة بعدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة.

2- أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة، وبذلك يمكن رفض الفرضية الثانية للدراسة والقائلة بعدم وجود علاقة بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة.

3- أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثالثة للدراسة والقائلة بوجود علاقة بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة.

4- أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة ، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الرابعة للدراسة والقائلة بوجود علاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة.

ويعرض الجدول رقم (8) ملخصاً لنتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تم التوصل إليها على ضوء نتائج تحليل الانحدار السابق عرضها

جدول رقم (8) ملخص لنتائج اختبار فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة	أنماط هيكل الملكية	نتيجة اختبار الفرضية
الأولى	الملكية المؤسسية	رفض
الثانية	الملكية الحكومية	رفض
الثالثة	الملكية الأجنبية	رفض
الرابعة	الملكية الإدارية	رفض

مناقشة و تفسير نتائج الدراسة:

تركز الدراسة الحالية على تحديد العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة عملية المراجعة معبراً عنها بتخصص مكتب لمراجعة، وحجم مكتب المراجعة ، وحجم الاستحقاقات الاختيارية في الشركات المساهمة المصرية، وقد تم إختبار أربع أنماط للملكية في هذه الدراسة وهي الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية، ويحاول الباحث فيما يلي تفسير وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها في المبحث السابق، وذلك على النحو التالي:

1- الملكية المؤسسية:

أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، ويرجع ذلك إلى أن استثمار المؤسسات يعتبر استثمار قصير الأجل يتم بغرض المضاربة، وبالتالي يركز مستثمرو المؤسسات على الدخل الحالي أكثر من الدخل طويل الأجل ، ومن ثم ينخفض بشكل كبير دور الملكية المؤسسية في التركيز على مستوى جودة المراجعة.

2- الملكية الحكومية:

أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الملكية الحكومية وجودة المراجعة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الحكومة يكون لديها دوافع لإدارة الأرباح لتحقيق منافع وأغراض سياسية مثل تقليل البطالة ، وزيادة استقرار النظام المالي ، ودعم التنمية بمناطق معينة، وزيادة الحصيلة الضريبية، كل هذا يشجع المديرين على ممارسة حرية الاختيار لزيادة الأرباح قصيرة الأجل، وبالتالي ينخفض مستوى جودة المراجعة.

3- الملكية الأجنبية :

أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الأجنبية وجودة المراجعة، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير في شركات العينة التي يشمل هيكل ملكيتها على ذلك النوع من الملكية .

4- الملكية الإدارية:

أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أنه من المتوقع في ظل ارتفاع نسبة الملكية الإدارية أن تتقارب أهداف الملاك والمديرين حيث المديرين يصبحون جزءاً من تكاليف أفعالهم وبالتالي يزيد مستوى جودة المراجعة ، وهذا يتفق مع تأثير تقارب المصالح ، إلا أن هذا التأثير وجد أنه غير معنوي ويرجع الباحث عدم معنوية هذا التأثير بصورة أساسية إلى أن الشركات المساهمة المصرية تتسم بانخفاض نسبة الملكية الإدارية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، سامح محمد رضا رياض، 2012، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاساتها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الرابع.

أحمد، محي الدين أحمد محمد، 2009، أثر هيكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي: دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

حيارات، حمزة إسماعيل عواد، 2016، أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة جرش.

عبيد، إبراهيم السيد، 2010، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية (مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، جامعة الملك سعود.

عفيفي، هلال عبد الفتاح، 2011، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة إخبارية في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا العدد الثاني.

عنانى، محمد عبد السميع، 2011، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS، الطبعة الثانية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عيسى، سمير كامل محمد، 2008، أثر جودة المراجعة على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني.

غريب، عادل ممدوح، 2016، أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية، معهد الإدارة العامة، العدد الثالث.

- Affes, H., Ikbel, M. and Kolsi, M, 2012, The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Audit Quality: Evidence from Tunisia, *The IUP Journal of Corporate Governance*, Vol. 3.
- Al- Mutairi, A, 2013, The Impact of Institutional Ownership Corporate Debt on Audit Quality, *Journal of Economic and Administrative Sciences*, Vol. 29.
- Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B. and Alexander, D., 2010, Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: the Case of Jordan, *International Research Journal of Finance and Economics*, Vol. 38.
- Ali, S., Salleh, N., and Hassan, M., 2007, Ownership Structure and Earnings Management in Malaysian Listed Companies: The size Effect, *Asian Journal of Business and Accounting*, Vol. 1.
- Ben- Ali, C. and Lesage, C. , 2013, Audit Pricing and Nature of Controlling Shareholders: Evidence From France, *China Journal of Accounting Research*, Vol. 6.
- Boo, E. and Sharma, D., 2008, The Association Between Corporate Governance and Audit Fees of Bank Holding Companies, *The International of Business In Society*, Vol. 8.
- Chan, K., Lin, K. and Zhang, F., 2007, On the Association between Changes in Corporate Ownership and Changes in Auditor Quality in a Transitional Economy, *Journal of International Accounting Research*, Vol.6.
- Chen, Z., Du, J., Li, D. and Ouang, R., 2013, Does Foreign Institutional Ownership Increase Return Volatility?, Evidence from China, *Journal of Banking and Finance*, Vol. 37.

- Darmadi, S., 2012, Ownership Concentration, Family Control, and Auditor Choice: Evidence from emerging market, Available at:<http://ssrn.com/abstract=1999809>.
- De Angelo, L., 1981, Auditor size and audit Quality, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 3.
- Han, S., 2004, Ownership Structure and Quality of financial Reporting, *Working Paper*, University of Illinois at Urbana Champaign.
- Jensen, M. and Meckling ,W., 1976, Theory of the firm : Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure, *Journal of Financial Economics*, Vol. 13.
- Liu, Z. Hoffman, B. and Hall, C., 2018, Ownership Structure and The Demand for Auditor Quality, *Working Paper*, Available at: <http://ssrn.com/abstract=3072734>.
- Nelson, S. and Rusdi, N., 2015, Ownership Structure Influence on Audit Fee, *Journal of Accounting In Emerging Economies*, Vol. 5.
- Niskanen, M., Kargalainen, J. and Niskanen, J., 2009, Demand for Audit Quality in Small Private Firms: Evidence on Ownership Effects: *International Journal of Auditing* , Vol.15
- O'sullivan, N., 2000, The Impact of Board Composition and Owner on Audit Quality: Evidence from Large UK Companies, *British Accounting Review*, Vol. 32.
- Palmrose, Z., 1988, An Analysis of Audit Litigation and Audit Service Quality, *The Accounting Review*, Vol. 63.
- Velury, U., Reisch, J. and Reilly, D., 2003, Institutional Ownership and The Selection of Industry Specialist Auditors, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 21.
- Zureigat, Q., 2011, The Effect of Ownership Structure on Audit Quality: Evidence from Jordan, *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 2.